

أثر النمو الاقتصادي و الانفتاح التجاري على جودة الحياة بالجزائر: دراسة قياسية

The effect of economic growth and trade openness on the quality of life in

Algeria: An econometric study

د. عبد العزيز يوخلال

مركز البحث العلمي و التقني للمناطق القاحلة

(CRSTRA) محطة تقرت - الجزائر

boukhziz@yahoo.fr

ملخص:	معلومات المقال
من أجل اختبار بعض المحددات الاقتصادية لجودة المعيشة في الجزائر صاغت هذه الدراسة نموذجا قياسا لاختبار أثر كل من النمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري، معدل التضخم و نسبة البطالة على مؤشر التنمية البشرية، حيث قمنا باستخدام هذا الأخير كمقياس لمدى تحسن الظروف المعيشية و تقلص حجم الفقر في البلاد. لم تختلف النتائج المتوصل اليها بشكل كبير عن نتائج الدراسات السابقة، إذ تبين أن النمو الاقتصادي يؤثر بشكل ايجابي في المدى القصير و المدى الطويل على جودة الحياة، و على العكس من ذلك فقد أثبتت النتائج أثرا سلبيا لكل من الانفتاح و التضخم و البطالة، حيث تأكد أيضا ومن خلال طرق قياسية بديلة للتقدير أن هذه المتغيرات تساهم بشكل معنوي في تردي المستوى المعيشي للمواطن الجزائري.	تاريخ الارسال: 2022/12/06 تاريخ القبول: 2023/04/05 الكلمات المفتاحية: ✓ مؤشر التنمية البشرية; ✓ النمو الاقتصادي; ✓ الانفتاح التجاري;
Abstract :	Article info
To examine the economic determinants of the quality of life in Algeria, this study has developed an econometric model investigating the long and short run effect of economic growth, trade openness, inflation rate and the unemployment on Algeria's human development index (HDI) as a measure of the standard living and poverty alleviation . The results of the autoregressive distribute lag (ARDL) approach for cointegration did not differ significantly from those of previous studies, it revealed that economic growth positively affects the quality of life in the short and long term in contrast to openness, inflation and unemployment which have negative impact on HDI. These findings have been confirmed through alternative methods indicating that these variables contribute significantly to the deterioration Algerian citizen's standard of living.	Received 06/12/2022 Accepted 05/04/2023 Keywords: ✓ Human development index; ✓ Economic growth; ✓ Trade openness

1. مقدمة

تعد دول قارة افريقيا من أكثر دول العالم فقرا، حيث أن معظمها يصنف ضمن خانة الدول المتوسطة و الضعيفة الدخل حسب الهيئات الدولية كالبنك الدولي، و يشكل هذا الوضع مفارقة لكون القارة الافريقية واحدة من اكثر المناطق غنى من حيث الثروات و المقومات الطبيعية التي جعلتها مطمعا للدول الاستعمارية خصوصا في العصر الحديث، و ما بعد انطلاق الثورة الصناعية في أوروبا، و بالإضافة إلى الدور الذي لعبته الفترات الاستعمارية في تخلف هذه الدول و ضعف اقتصاداتها تساهم العديد من العوامل الأخرى اليوم في تزايد الفقر كالفساد، و سوء التسيير و التقسيم غير العادل للثروات، بينما تزايد الأزمات ذات البعد العالمي الأمر سوءا، حيث تبرز ظاهرة التغير المناخي كمهدد مباشر لشعوب قارة افريقيا التي تعتمد بشكل أساسي على القطاع الفلاحي، هذه الظاهرة تسببت في اتلاف المحاصيل الزراعية، و هلاك قطعان الماشية من خلال موجات الحر و الفيضانات ما أدى لأن تفقد شريحة كبيرة من السكان مصادر دخلها الأساسية، بينما جاء انتشار جائحة كوفيد-19 ليفاقم الوضع سوءا، فبالإضافة إلى التهديد الصحي أدت الإجراءات الوقائية لتخطي هذه الجائحة كإغلاق و الحجر الصحي إلى فقدان الكثيرين لوظائفهم و مصادر كسبهم حيث تزايد عدد القابعين تحت مستوى خط الفقر (1.9 دولار أمريكي) ليصل إلى 490 مليون شخص أي بزيادة 3% مقارنة بما قبل الجائحة (UNCTAD, 2021)، بينما أدى اختلال سلاسل الإمداد العالمية بسبب اجراءات مكافحة الوباء من جهة، و تبعات الحرب الروسية الاكرانية مطلع العام 2022 من جهة أخرى إلى ارتفاع نسب التضخم لتبلغ أرقاما قياسية، لم تسلم منها حتى أكثر الدول تقدما.

يعرف البنك الدولي الفقر على أنه عدم القدرة على الحصول على الحاجات الأساسية، و يشمل ذلك ندرة الشيء التي تؤدي إلى العجز عن الوصول إليه أيضا، و تلعب العديد من العوامل أدوارا حاسمة إما في التقليل من وطأة هذه الظاهرة أو زيادتها و من بين تلك العوامل يبرز النمو الاقتصادي الذي يقاس بنسبة الزيادة السنوية في الناتج المحلي الخام (GDP)، إذ يفترض أن يستفيد جميع المواطنين في البلد الواحد من النمو الحاصل في مجموع عمليات انتاج السلع و الخدمات و عوائد الأنشطة الاقتصادية داخل البلد عموما، غير أن التقسيم غير العادل لتلك العوائد و اللامساواة تجعل النمو الاقتصادي مفيدا لشريحة صغيرة من المجتمع دون غيرها ما يجعل هذا العامل غير فعال في تخفيض الفقر في كثير من الأحيان.

تؤكد الكثير من الدراسات أن الانفتاح التجاري يقلص الفقر كدراسة (Kis-Katos and Sparrow, 2015, 64-106)، حيث يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى نقل التكنولوجيا، و تحريك عجلة الاقتصاد، بينما تتبنى دراسات أخرى وجهة نظر مخالفة كدراسة (Singh and Huang, 2011, 3-31) التي خلصت إلى أن التجارة الخارجية تزيد من وطأة الفقر، حيث تؤدي المنافسة غير العادلة بين المنتج المستورد و المنتج المحلي جراء رفع القيود و الحواجز إلى توقف عمليات الانتاج المحلي، و استفحال البطالة، و إلى جانب هذا يتأثر مستوى الفقر بعوامل أخرى كاستثمار الخارجي، المساعدات الخارجية، ارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية و غير ذلك. بغرض اختبار محددات الفقر و العوامل المؤثرة فيه استخدم عدد السكان تحت مستوى الفقر كمقياس لهذه الظاهرة، لكن يبقى هذا المؤشر قادرا على استهداف الظاهرة بمفهومها الضيق فقط و الذي يحصر الفقر في قيمة الدخل الفردي المتدني، إذ أن الفقر بمفهومه الموسع يعني انعدام القدرة على تحقيق جودة معيشية من جراء تدني الأجور و سوء التغذية و ما يرتبط به من تدهور الوضع الصحي، و

و صعوبة الحصول على التعليم التي تؤدي إلى تدني المستوى التعليمي و تضائل فرص الحصول على عمل، و هذا يعني أن مؤشر التنمية البشرية (HDI) يشكل أداة أكثر فاعلية للتعبير عن وضعية الفقر في بلد معين.

تعد الجزائر دولة من الدول الإفريقية المصنفة ضمن فئة الدول ذات الدخل المتوسط، وهي دولة نفطية يقوم اقتصادها بصورة رئيسية على الاستثمار في مجال المحروقات التي تشكل نحو 96% من صادرات البلاد، و التي تمثل المحرك الأساسي لنمو الاقتصاد الجزائري و الممول الرئيسي للجهود التنموية الاقتصادية في ربوع البلاد، حيث تكثف السلطات جهودها لمكافحة الفقر و الرفع من جودة الحياة لدى المواطن الجزائري، إذ بلغ مؤشر التنمية البشرية في الجزائر للعام 2021 الـ 0.74 ما جعلها ضمن فئة البلدان ذات مؤشر التنمية المرتفع في العالم (تقرير التنمية البشرية، 2022، صفحة 319)

اشكالية الدراسة

تعد الجزائر من الدول المصدرة للنفط و الغاز حيث تشكل هاتين السلعتين العمود الفقري لصادرات الجزائر التي تحقق أرباحا معتبرة عند ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ما يسمح لها بزيادة مداخيلها و تحقيق نسب نمو معتبرة تمكنها من المضي قدما في تمويل المشاريع التنموية و الاستمرار في السياسات ذات الطابع الاجتماعي القائمة على الدعم و مجانية العديد من الخدمات كالعلاج و التعليم في سبيل تحسين المستوى المعيشي للمواطن، لكنها في المقابل تستورد معظم السلع الأساسية من الخارج ما يؤدي إلى تآكل احتياطي الصرف و ارتفاع التضخم و زيادة أسعار السلع في الأسواق المحلية في ظل تذبذب أسعار النفط و هذا يؤدي بدوره إلى تآكل القدرة الشرائية للمواطن و تدهور المعيشة و زيادة نسبة الفقر ، من هذا المنطلق نطرح التساؤل التالي: **كيف يؤثر النمو الاقتصادي و التجارة الخارجية على الجودة المعيشية و مستويات الفقر بالجزائر؟**

فرضيات الدراسة

- بالتوازي مع طرح اشكالية الدراسة و في اطار الاجابة عن التساؤل الرئيسي نقدم جملة من الفرضيات كالآتي:
- يؤثر النمو الاقتصادي بشكل ايجابي على جودة المعيشة في الجزائر، و بالتالي يساهم في تقليص نسبة الفقر.
 - يلعب الانفتاح التجاري دورا هاما في النمو الاقتصادي ما يجعله يساهم هو الآخر في تقليص الفقر.
 - يؤدي التضخم إلى اضعاف القدرة الشرائية للمواطن و بالتالي يؤثر سلبا بجانب البطالة على جودة الحياة بالجزائر.

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز بعض المحددات ذات الطابع الاقتصادي التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في المستوى المعيشي للمواطن الجزائري، حيث نستخدم مؤشر التنمية البشرية (HDI) كمقياس لجودة الحياة و مدى تقلص نسبة الفقر و هذا على غرار العديد من الدراسات، إذ يعد مؤشر التنمية البشرية مقياسا أشمل لجودة المعيشة في البلدان فهو لا يركز فقط على المداخيل الفردية التي تعتبر عند الغالبية مؤشرا رئيسيا للثروة أو الفقر، كما تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أساليب القياس الاقتصادي المعروفة بالدقة و الموثوقية من أجل الوصول إلى مخرجات قابلة للتفسير، و تمكن من الخروج بتوصيات و اقتراحات قد تفيد السياسة و صناعات القرار في وضع سياسات تنموية يستفيد منها المواطن و يستشعرها بشكل ملحوظ في حياته اليومية.

حدود الدراسة

تنحصر الدراسة الحالية في حدود مكانية و أخرى زمانية، فبالنسبة للحدود المكانية فنحن نركز على حالة الجزائر من خلال استخدام بيانات تخص هذا البلد بالوصف و التحليل و التفسير، أما الحدود الزمانية فتتمثل في تغطية سلسلة البيانات للفترة الممتدة من 1990 إلى 2021 فقط.

منهجية البحث

من أجل تجسيد أهداف البحث المذكورة سابقا تتبنى الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي من خلال سرد مجموعة من الدراسة السابقة التي اهتمت بذات الموضوع أو بمواضيع مشابهة مع ذكر أهم المحاور التي تناولتها، و الأساليب التي استخدمتها في التحليل، و النتائج و التوصيات التي خرجت بها، كما تستخدم الدراسة الأسلوب الكمي القياسي الذي يركز على التعريف بالمتغيرات المدروسة ثم تقديم المنهجية القياسية المتبعة و تطبيقها على البيانات الخاصة، و من ثم التحقق من صحة المخرجات قبل تفسيرها.

2. مؤشر التنمية البشرية كمقياس لجودة المعيشة

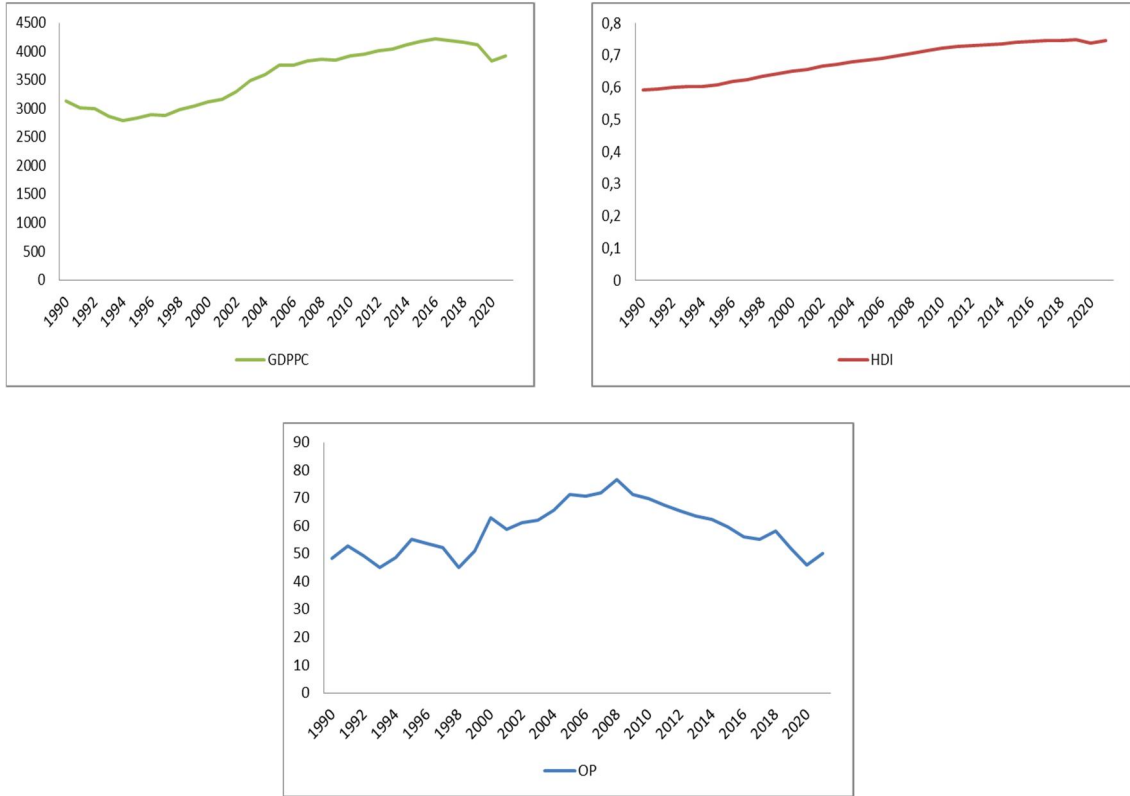
1.2 مؤشر التنمية البشرية في الجزائر:

يعتبر مؤشر التنمية البشرية مقياسا شاملا لجودة الحياة في البلدان و مدى الرفاهية التي يتمتع بها السكان أو الفقر الذي يعانون منه في بلد معين، إذ يضم هذا المؤشر الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية و هي مستوى الرعاية الصحية مقاسة بمتوسط طول العمر المتوقع للمواطنين، المستوى التعليمي مقاسا بمتوسط عدد سنوات الدراسة الذي قضاها المواطنون البالغون من العمر 25 سنة فأكثر، مع الأخذ بالاعتبار للعدد المتوقع لسنوات الدراسة بالنسبة للتلاميذ الجدد، و أخيرا المستوى المعيشي للسكان مقاسا بنصيب الفرد من الناتج القومي الخام. إذ يعبر التطور الحاصل فيه عن مدى تحسن الوضع المعيشي عموما داخل البلد.

يقوم برنامج التنمية التابع لهيئة الأمم المتحدة (UNDP) سنويا بحساب هذا المؤشر الذي تنحصر قيمه بين الصفر و الواحد و هذا ل 189 دولة عبر العالم بما فيها الجزائر التي بلغت قيمته فيها 0.74 سنة 2021 ما جعلها تحتل المرتبة 91 ضمن القائمة الكلية للدول، و هي قيمة مرتفعة تعكس المسار التنموي الذي تعمل عليه البلاد منذ عدة سنوات، حيث تستمر في سياساتها المالية ذات الطابع الاجتماعي من خلال مجانية العلاج و التعليم و كذا الدعم المباشر لأسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، و إتاحة السكن للفئات ذات الدخل المحدود، فحسب تقرير برنامج التنمية للأمم المتحدة عرف مؤشر التنمية الخاص بالجزائر زيادة بنسبة 26% بين عامي 1990 و 2021 حيث كان يقدر ب 0.59، هذه الزيادة ترجع إلى التطور الملحوظ في متوسط العمر المتوقع عند الولادة بنحو 10 سنوات، إضافة إلى التحسن في المستوى الدراسي بارتفاعه بنحو 4.4 سنوات ما يعكس تحسن الوضع الصحي و إمكانيات التحصيل العلمي لدى المواطن الجزائري، و يبين الشكل (1) تطور قيمة مؤشر التنمية البشرية للجزائر على مدار السنوات الماضية، حيث يظهر بجلاء الاتجاه العام نحو الصعود.

تعتمد الجزائر بشكل أساسي في سياساتها الاقتصادية و مشاريعها التنموية على مداخيل المحروقات (ساحلي، 2021، صفحة 138)، حيث يرتبط النمو الاقتصادي للبلاد بأسعار النفط في الأسواق العالمية (تقارير و آخرون، 2018، صفحة 91)، وهو ما يجعل التنمية المحلية مرهونة بالتقلبات الحاصلة في هذه الأسعار، حيث أدى انهيار أسعار النفط ابتداء من العام 2015 إلى تباطؤ النمو، و من ثم سجل انكماشاً بنسبة 5.1% خلال العام 2020 الذي شهد استفحال وباء كورونا، أين عرفت أسعار النفط تراجعاً كبيراً، هذا العام بالذات عرف تراجعاً في مؤشر التنمية البشرية من 0.74 بالعام 2019 إلى 0.73 بالعام 2020 بالتزامن مع التراجع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، و انخفاض حجم التجارة الخارجية عموماً و هذا ما يبينه الشكل (1) أيضاً.

الشكل 1: تطور مؤشر التنمية البشرية، الدخل و التجارة الخارجية



المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي و برنامج UNDP

2.2 دراسات سابقة:

1.2.2 دراسة Onakoya و آخرون (2019): تحت عنوان « Poverty and trade liberalization: empirical evidence from 21 African countries »

قام الباحثون في هذه الدراسة بالتحقيق في العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية و انتشار الفقر في افريقيا حيث شملت 21 بلدا افريقيا، بينما استخدمت بيانات غطت سلاسلها الفترة الزمنية 2005-2014، قام الباحثون هنا بالاعتماد على مؤشر التنمية البشرية كمقياس لمدى انخفاض أو ارتفاع معدلات الفقر في عينة البلدان المدروسة في محاولة لاختبار مدى تأثيره ببعض المؤشرات و المتغيرات الاقتصادية كالانفتاح التجاري، معدلات التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر، و معدل التبادل التجاري، و بغرض تقدير الآثار المستهدفة فقد استخدمت هذه الدراسة مجموعة من تقنيات الاقتصاد القياسي المعروفة كنموذج المربعات الصغرى المجمع، نموذج الآثار العشوائية و نموذج الآثار الثابتة، حيث أسفرت نتائج التقدير عن أن مؤشر التنمية البشرية يتأثر ايجابيا بالاستثمار الأجنبي المباشر و التضخم، في حين يتأثر سلبيا بمعدلات التبادل و الانفتاح التجاري، ما يعني أن تحرير التجارة الخارجية يزيد من معدلات الفقر في افريقيا، في ضوء هذه النتيجة اقترح الباحثون مجموعة من التوصيات كالععمل على تنويع الصادرات و بناء تكتلات اقتصادية محلية للوقوف في وجه الهيمنة العالمية للاقتصادات الكبرى.

2.2.2 دراسة Anetor و آخرون (2020): بعنوان « The impact of foreign direct investment, foreign aid and trade on poverty reduction: Evidence from Sub-Saharan African countries »

على غرار الدراسة السابقة قام الباحثون في هذه الدراسة بقياس أثر كل من التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر على انخفاض معدلات الفقر في قارة افريقيا مع التركيز على البلدان الافريقية جنوب الصحراء، حيث جرت الدراسة على عينة أكبر حجماً تألفت من 29 بلداً افريقيا خلال الفترة 1990-2017، بينما استخدم مؤشر التنمية المحلية على اعتباره مقياساً أكثر شمولاً من غيره من المقاييس المستعملة لقياس التغير في معدلات الفقر، و مدى التحسن في جودة معيشة السكان في البلدان المختلفة، و بالإضافة لكل من التجارة الخارجية و حجم الاستثمار الأجنبي المباشر فقد ضمت الدراسة متغيرات مستقلة أخرى و هي نمو الناتج المحلي الإجمالي، المساعدات الخارجية، التضخم، النمو الديموغرافي، بينما استخدمت تقنية المربعات الصغرى المعممة الملائمة (FGLS) لتقدير الآثار المستهدفة، حيث خلصت الدراسة إلى أن التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي يساهمان بشكل فعال في التخفيف من نسبة الفقر في البلدان ذات الدخل المتدني و المتوسط على التوالي، بينما يؤثر الاستثمار الأجنبي و المساعدات الخارجية بشكل سلبي في التنمية البشرية ما يعني أنهما لم يبلغا بعد الحد الذي يمكنهما من تحسين الأوضاع المعيشية في افريقيا بالإضافة إلى الفساد و سوء التسيير اللذان يجعلان هذه التدفقات غير فعالة في محاربة الفقر و الرفع من المستوى المعيشي للأفارقة.

3.2.2 دراسة Yameogo و Omojolaibi (2021): و هي بعنوان « Trade liberalization, economic growth and poverty level in sub-Saharan Africa (SSA) »

على عكس الدراستين السابقتين اللتين اعتمدتا مؤشر التنمية البشرية كمقياس لمدى تحسن مستوى المعيشة و تراجع معدل الفقر في المجتمع، استخدم الباحثان في هذه الدراسة مقياسين مختلفين لدراسة ظاهرة الفقر ومحدداتها؛ الأول هو عدد السكان القابعين تحت خط الفقر، أما الثاني فهو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بينما قاما ببناء نموذج قياسي خاص لكل مقياس من المقياسين، ضم كل منهما المتغيرات التفسيرية التالية: الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشر الجودة المؤسسية و مكافحة الفساد، معدلات التوظيف و النمو الديموغرافي، و اشتمل نموذج عدد السكان تحت خط الفقر حصة الفرد من الناتج المحلي كمتغير تفسيري علاوة على المتغيرات الأخرى، شملت هذه الدراسة عينة من 40 بلداً افريقيا من جنوب الصحراء خلال الفترة الزمنية 1990-2017، بينما تم استخدام عدة طرق قياسية للتقدير، و هي نموذج الـ (ARDL)، نموذج الـ (VAR) و نموذج نظام الطريقة المعممة للعزوم (SYS-GMM)، حيث أفضت النتائج إلى أن الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي و الجودة المؤسسية يعززان النمو الاقتصادي للعينة المدروسة، بينما يؤدي تحرير التجارة، الجودة المؤسسية و النمو الاقتصادي إلى التقليل من نسب الفقر على المدى الطويل، في الأخير اقترح الباحثان مراجعة برامج مكافحة الفقر في الدول الافريقية لبلوغ هدف التنمية المستدامة.

4.2.2 دراسة Sarpong و Bein (2021): : بعنوان « Effects of good governance, sustainable development and aid on quality of life: Evidence from sub-Saharan Africa »

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التنمية المستدامة على جودة المعيشة مقاسة بمؤشر التنمية البشرية في عينة تتكون من 26 بلداً من جنوب الصحراء الافريقية خلال الفترة الزمنية 2000-2017، إذ تم استخدام مجموعة من الطرق القياسية كنموذج بانل المجموع إلى جانب نموذجي الآثار الثابتة و العشوائية بالإضافة إلى طريقة العزوم المعممة الديناميكية (GMM)، بينما تم إدراج الكثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية كمتغيرات تفسيرية، حيث أفضت النتائج أن الحكم الراشد و التنمية المستدامة لهما أثر إيجابي على جودة الحياة في الدول الافريقية على النقيض من المساعدات الخارجية، بالإضافة إلى ذلك خلصت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي و التجارة الخارجية و التحضر كلها عوامل ضرورية لتحقيق الرخاء.

3. الدراسة القياسية

1.3 البيانات المستخدمة و نموذج الدراسة:

في اطار محاولة دراسة طبيعة علاقة جودة المعيشة ببعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر و على رأسها نسبة النمو الاقتصادي و التجارة الخارجية، و اختبار هذه المتغيرات كعوامل لتقليص معدل الفقر في البلاد قمنا بجمع سلسلة من البيانات التي تخص هذه المتغيرات و التي تغطي الفترة الممتدة من سنة 1990 حتى 2021، حيث اخترنا مؤشر التنمية البشرية كمتغيرة تابعة سنعمل عليها كقياس لمدى تحسن الوضع المعيشي للسكان في الجزائر و هذا على غرار العديد من الدراسات، كدراسة (Anetor et al, 2020, 1-14) إذ تم استقاء بيانات هذا المؤشر الذي تنحصر قيمه بين 0 و 1 من تقرير التنمية البشرية للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة (UNDP)، أما بالنسبة للمتغيرات التفسيرية فقد اخترنا كل من نسبة النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (GRW)، الانفتاح التجاري (TOP) المقاس بنسبة مجموع الصادرات و الواردات إلى الناتج المحلي، نسبة التضخم (INF) الذي يعبر عن الارتفاع في مستويات الأسعار المحلية بسبب انخفاض القوة الشرائية للعملة كنتيجة لزيادة كمية النقود و شح السلع و الخدمات المعروضة (جواب الله، 2021، صفحة 115) و أخيرا نسبة البطالة (UEMP)، تم جمع هذه البيانات من المؤشرات العالمية للتنمية الخاصة بالبنك الدولي (WDI).

لقياس أثر النمو الاقتصادي و التجارة الخارجية على جودة المعيشة في الجزائر باستخدام مؤشر التنمية البشرية سنطلق من الدالة التالية:

$$HDI = f(GRW, TOP, INF, UEMP) \quad (1)$$

يمكن تحويل هذه الدالة إلى النموذج القياسي الأولي التالي:

$$HDI_t = \alpha_0 + \alpha_2 GRW_t + \alpha_3 TOP_t + \alpha_4 INF_t + \alpha_5 UEMP_t + \varepsilon_t \quad (2)$$

2.3 المنهجية المستخدمة:

غالبا ما يتم تقدير النماذج القياسية باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS و هذا بعد استيفاء الشروط و الفرضيات الضرورية لتطبيق هذه الطريقة، إلا أن البيانات الاحصائية التي تكون على شكل سلاسل زمنية غالبا ما لا تكون مستقرة و تحتوي على جذور وحدة، و لا تستقر إلا بعد أخذ الفروق الأولى أو الثانية مما يجعل عملية التقدير عبر استخدام الطرق العادية مضللا و يفضي إلى قيم غير صحيحة، لذا يتم اللجوء إلى طرق التكامل المشترك التي تمكن من الحصول على تقدير المرونات في المدى الطويل و القصير، و من أهم أساليب التكامل المشترك المستخدمة في التقدير تبرز طريقة الانحدار الذاتي للتباطؤات الموزعة (ARDL) المطورة من طرف (Pesaran et al., 2001, 289–326) و المرتكزة على اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود، هذه الطريقة تعد ذات أفضلية مقارنة بغيرها من طرق التكامل المشترك كونها مناسبة جدا للاستخدام على العينات الصغيرة، بالإضافة لعدم اشتراطها لدرجات تكامل موحدة لمتغيرات الدراسة، إذ تسمح للمتغيرات بأن تكون متكاملة من الدرجة الصفر $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، بينما تمكن من الحصول على مقدرات عالية الاتساق.

هناك العديد من اختبارات جذر الوحدة المستخدمة في اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، أشهرها اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) ل (Dickey and Fuller, 1981, 1057–1072)، و اختبار (PP) ل (Phillips and Perron, 1988, 335–346)، حيث سنستخدمها في هذه الدراسة أيضا، لكن سنقوم أولا بكتابة العلاقة رقم (2) في صيغة نموذج ال ARDL للتكامل المشترك وفق منهجية الحدود إذ يتركز هذا النموذج على نموذج تصحيح الخطأ الآتي:

$$\Delta HDI_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^m \alpha_{1i} \Delta HDI_{t-i} + \sum_{i=0}^n \alpha_{2i} \Delta GRW_{t-i} + \sum_{i=0}^p \alpha_{3i} \Delta TOP_{t-i} + \sum_{i=0}^q \alpha_{4i} \Delta INF_{t-i} + \sum_{i=0}^w \alpha_{5i} \Delta LnUEMP_{t-i} + \varphi_1 HDI_{t-1} + \varphi_2 GRW_{t-1} + \varphi_3 TOP_{t-1} + \varphi_4 INF_{t-1} + \varphi_5 UEMP_{t-1} + \mu_t \quad (3)$$

حيث أن Δ تعبر عن الفروق الأولى في السلسلة الزمنية، α_{ki} $k=1...5$ هي معلمات الأجل القصير، في حين أن φ_k هي معلمات الأجل الطويل بينما (m, n, p, q, w) هي درجات التأخير أو التباطؤ الخاصة بمتغيرات الدراسة.

تقترح الفرضية الصفرية لاختبار الحدود عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، أي أن جميع معلمات الأجل الطويل تساوي الصفر، حيث يتم حساب الاحصائية F الخاصة بالاختبار و مقارنتها بالقيم الجدولية الحرجة للحدود الموضوعية، و يتم قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى الحرج، في حين يتم رفض الفرضية إذا كانت القيمة المحسوبة تتجاوز قيمة الحد الأعلى الحرج، بينما يكون الحكم غير حاسم إذا وقعت القيمة المحسوبة بين الحدين.

3.3 تطبيق منهجية التكامل المشترك:

1.3.3 اختبار استقراريه السلاسل الزمنية:

من أجل قياس أثر النمو الاقتصادي و الانفتاح التجاري على مؤشر التنمية البشرية في وجود كل من معدل التضخم و البطالة كمتغيرين مستقلين، و تقدير العلاقة طويلة المدى بين هذه المتغيرات باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للتباطؤات الموزعة (ARDL) للتكامل المشترك، من أجل ذلك وجب أولاً اختبار استقراريه السلاسل الزمنية لكل هذه المتغيرات، و يكفي أن تكون السلاسل مستقرة في المستوى أو بعد أخذ الفروق الأولى للتمكن من القيام باختبار الحدود للتكامل المشترك و تقدير معلمات الأجل الطويل و القصير للنموذج المدروس، الجدول (1) يكشف نتائج اختباري جذر الوحدة ADF و PP عند المستوى بإدراج حد ثابت و حد ثابت واتجاه عام لكل من الاختبارين، إذ توضح النتائج قبول الفرضية الصفرية التي تنص على احتواء كل السلاسل على جذور وحدة و بالتالي عدم استقرارها في المستوى حسب اختبار ADF، بينما تبين نتائج اختبار PP استقرار سلسلة GRW عند المستوى بدلالة 5 و 10% .

الجدول 1: نتائج اختبار استقراريه السلاسل عند المستوى

متغيرات الدراسة	اختبار ADF		اختبار PP	
	حد ثابت	ثابت و اتجاه عام	حد ثابت	ثابت و اتجاه عام
	احصائية(t)	احصائية(t)	احصائية(t)	احصائية(t)
HDI	-1.775	0.492	-1.548	0.219
GRW	-2.151	-2.024	-3.540**	-3.471*
TOP	1.662	0.641	1.459	0.555
INF	-1.640	-1.779	-1.601	-1.814
UEMP	-0.659	-1.697	-0.887	-1.977

*, ** المعنوية عند مستوى الدلالة 10% و 5% على التوالي

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews9

بما أن غالبية السلاسل قيد الدراسة ليست مستقرة، سنحاول اختبارها مجدداً ولكن بعد أخذ الفروق الأولى، و كما يبدو من خلال النتائج في جدول (2) فإن كل سلاسل المتغيرات صارت مستقرة و لا تحتوي على جذر وحدة وفق كلا الاختبارين.

الجدول 2 : نتائج اختبار استقراريه السلاسل بعد أخذ الفروق الأول

متغيرات الدراسة	اختبار ADF		اختبار PP	
	حد ثابت	ثابت و اتجاه عام	حد ثابت	ثابت و اتجاه عام
	احصائية (t)	احصائية (t)	احصائية (t)	احصائية (t)
ΔHDI	-1.231	-4.772***	-4.343***	-4.795***
ΔGRW	-5.542***	-5.897***	-8.754***	-12.665***
ΔTOP	-4.797***	-6.180***	-4.915***	-6.180***
ΔINF	-5.542***	-5.591***	-5.565***	-5.904***
$\Delta UEMP$	-4.006***	-3.948**	-4.019***	-3.970**

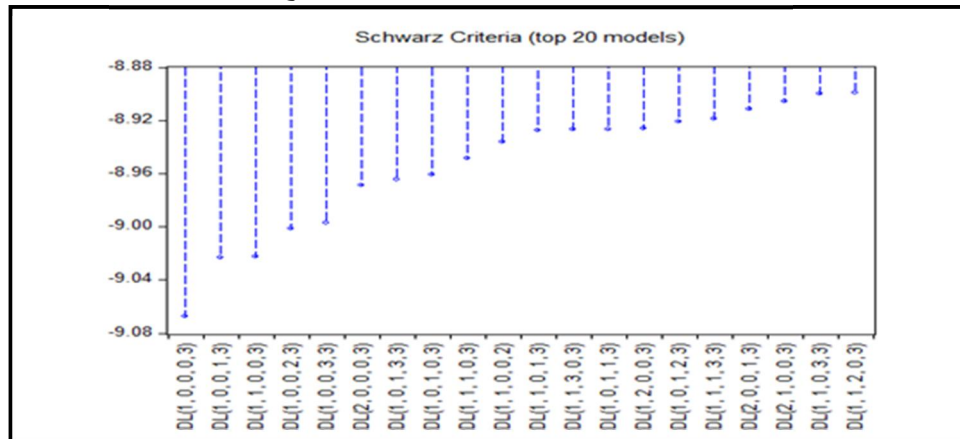
***، ** المعنوية عند مستوى الدلالة 5% و 1% على التوالي

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews9

من هنا يمكن القول أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ حسب اختبار ADF أو متكاملة من الدرجة الصفر $I(0)$ و الدرجة الأولى حسب نتائج اختبار PP، و لسنا بحاجة إلى اختبار السلاسل بعد أخذ الفروق الثانية فليس من بينها سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ ، و هو ما يسمح لنا باختبار التكامل المشترك و تقدير الآثار في المديين باستخدام طريقة ال ARDL.

قبل المضي قدما في اختبار التكامل المشترك بين المتغيرة التابعة و المتغيرات المستقلة و من ثم تقدير معاملات نموذج الدراسة في المديين القصير و الطويل، سنحاول تحديد درجات الابطاء المثلى لكل متغيرة وفقا لنموذج ARDL و ذلك باستخدام معيار Schwarz criteria، حيث يتم اختيار توليفة درجات الابطاء التي تعطي أقل قيمة لهذا المعيار، و حيث أننا حددنا الحد الأعلى لدرجة الإبطاء ب 3 فإنه و وفقا لبرنامج Eviews 9 فإن النموذج الأمثل وفقا للدالة (3) هو (1, 0, 0, 0, 3) و هذا ما يبينه الشكل (1).

الشكل 1: تحديد درجات الابطاء المثلى لنموذج ARDL



المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews9

إن تحديد درجات الابطاء الخاصة بكل متغيرة يمكننا في النهاية من تقدير نموذج الانحدار الذاتي غير المقيد إلا أننا لن نعلم على هذه التقديرات في دراستنا للعوامل المؤثرة في جودة المعيشة و الفقر في الجزائر ، لأنها قد لا تكون دقيقة، بينما سنقوم باستخدام منهجية الحدود لاختبار التكامل المشترك و من تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ و معلمات المدى الطويل التي ستكون أكثر دقة و اتساقا.

2.3.3 اختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات:

يبين الجدول (3) نتائج اختبار الحدود (Bounds test) وفق منهجية ال ARDL للتكامل المشترك، حيث تبلغ قيمة احصائية F المحسوبة 11.46 و هي تتجاوز قيم الحدود الدنيا و الحدود القصوى للقيمة الجدولية عند مستوى المعنوية 5% و 1%، ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك، و هذا معناه تأكيد العلاقة التوازنية طويلة المدى بين متغيرة مؤشر التنمية البشرية و كل من نسب نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي، التضخم، البطالة و كذا الانفتاح التجاري حيث يمكننا الآن تقدير هذه العلاقة و كذا تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

جدول 3: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

الفرضية الصفرية للاختبار			ليس هناك علاقة طويلة المدى بين المتغيرات
عدد المتغيرات المستقلة (K)			4
القيمة المحسوبة للإحصائية F -			11.46***
القيم الحرجة للإحصائية: F			
	1%	5%	10%
الحد الأدنى	3.29	2.56	2.2
الحد الأعلى	4.37	3.49	3.09

*** المعنوية عند مستوى الدلالة 1%

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews9

3.3.3 تقدير نموذج تصحيح الخطأ و معلمات المدى القصير:

يعبر نموذج تصحيح الخطأ عن العلاقة بين الفرق الأول لسلسلة المتغيرة التابعة و الفرق الأولى لسلاسل المتغيرات المستقلة التي تشمل أيضا حد تصحيح الخطأ، هذا الأخير يعبر عن مدى سرعة عودة العلاقة بين المتغيرات في المدى القصير إلى التوازن على المدى الطويل، إذ يجب ان تكون معلمته سالبة الإشارة حتى تؤكد وجود علاقة توازنه طويلة المدى بين المتغيرات، و في الحقيقة هذا ما تثبته نتائج جدول (4) إذ تبلغ قيمة حد تصحيح الخطأ -0.214 و هي ذات إشارة سالبة و معنوية في حدود ال 1%. تبين قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ المقدرة أن نحو 21% من الاختلالات الحاصلة في العلاقة بين مؤشر التنمية البشرية وباقي المتغيرات التفسيرية في المدى القصير يمكن تصحيحها خلال عام واحد، ما يعني أن بلوغ التوازن قد يستغرق نحو خمسة أعوام.

جدول 4: تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL

المتغيرة	المعلمة المقدرة	الخطأ المعياري	احصائية - t
D(GRW)	0.0018***	0.00013	13.8883
D(TOP)	-0.00032*	0.00017	-1.93385
D(INF)	-0.00030***	0.00007	-4.05622
D(UEMP)	-0.00087***	0.00017	-5.15125
D(UEMP(-1))	0.00081***	0.00016	4.85839
D(UEMP(-2))	0.00066***	0.00018	3.62381
CointEq(-1)	-0.21447***	0.01503	-14.26342

***، * المعنوية عند مستوى الدلالة 10% و 1% على التوالي

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews9

من جهة أخرى تبدو جميع المعلمات المقدرة معنوية عند مستوى 1% باستثناء معلمة الانفتاح التجاري (TOP) التي تبدو معنوية عند مستوى 10% فقط، كما أنه باستثناء معلمة نسبة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (GRW) ذات الاشارة الموجبة فإن معلمات باقي المتغيرات سالبة، حيث أن زيادة بنسبة 1% في كل من GRW، TOP، INF و UEMP تؤدي على التوالي إلى زيادة بـ 0.0018 درجة، و نقصان بـ 0.00032، 0.00030 و 0.00087 درجة في مؤشر التنمية البشرية في المدى القصير.

4.3.3 تقدير معلمات المدى الطويل:

لا تختلف طبيعة آثار المتغيرات التفسيرية على متغيرة مؤشر التنمية HDI في المدى القصير عن نظيرتها في المدى الطويل و هذا ما تثبته النتائج الملخصة في جدول (5)، حيث تبدو كل المعلمات المقدرة معنوية عند مستوى الدلالة 1%، و تشير النتائج المتحصل عليها أن كل زيادة بـ 1% في نسب النمو، الانفتاح التجاري، التضخم و البطالة تؤدي تواليا إلى زيادة بـ 0.0083 درجة و نقصان بـ 0.0012 درجة، 0.0017 درجة و 0.0051 درجة في مؤشر التنمية البشرية.

الجدول 5: نتائج تقدير معلمات المدى الطويل وفق منهجية ARDL

المتغيرة	المعلمة	الخطأ المعياري	احصائية - t
GRW	0.0083***	0.0012	6.7688
TOP	-0.0012***	0.0004	-3.0177
INF	-0.0017***	0.0003	-5.5678
UEMP	-0.0051***	0.0003	-18.9118
C	0.8747***	0.0206	42.4126

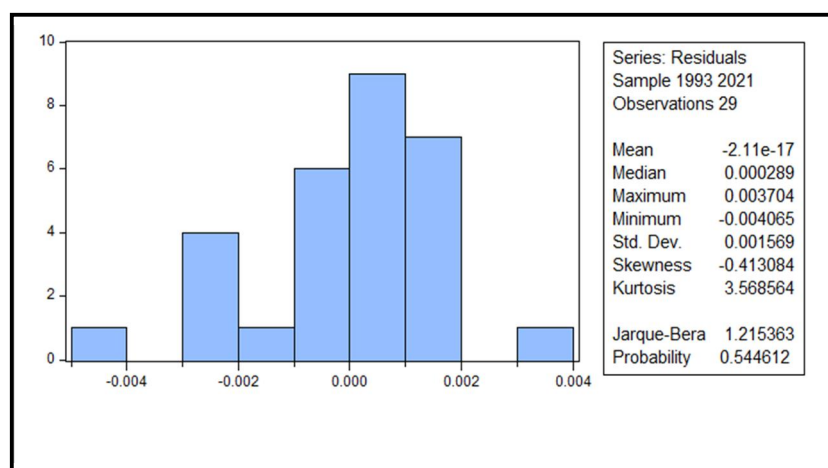
*** المعنوية عند مستوى الدلالة 1%

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews9

4.3 اختبار جودة النموذج و صحة التقديرات:

حتى نتبنى النموذج الذي قمنا ببنائه و نعتمد على تقديراته الناتجة عن استخدام منهجية ال ARDL للتكامل المشترك و نقوم تفسيرها، لا بد أولا من اختبار مدى صحة النموذج ككل و كذا اتساق المقدرات، من أجل هذا سنقوم بتشخيص النموذج من حيث استيفائه لشروط استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS و هي التوزيع الطبيعي للبواقي، ثبات التباين، و عدم ارتباط الذاتي للأخطاء. يظهر الشكل(2) نتائج اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي، حيث تساوي قيمة الاحصائية الخاصة به 1.215 بينما بلغت قيمة الاحتمال المرتبطة بها 0.54 و هي تفوق عتبة ال 5%، ما يؤدي إلى قبول فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي.

الشكل 2 : اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي



المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews9

من جهة أخرى يظهر جدول(6) نتائج كل من اختبار Breusch-Godfrey LM لعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، و اختبار ARCH لثبات تباين الأخطاء.

الجدول 6: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء و عدم ثبات التباين

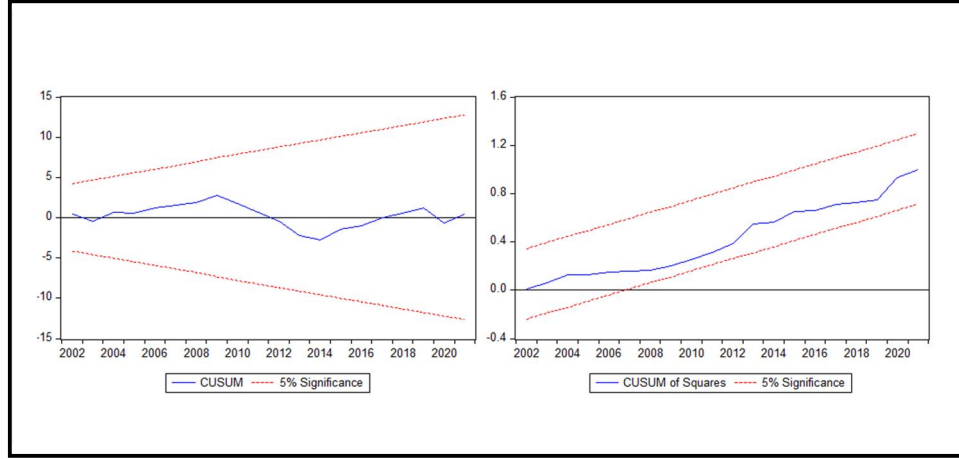
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
الاحتمال		الاحصائية	
Prob. F(2,18)	0.8415	F-statistic	0.174290
Prob. Chi-Square(2)	0.7592	Obs*R-squared	0.550933
Heteroskedasticity Test: ARCH			
Prob. F(1,26)	0.7186	F-statistic	0.132692
Prob. Chi-Square(1)	0.7061	Obs*R-square	0.142173

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews9

حسب الجدول تبلغ قيمة الاحتمال المرتبط بإحصائية F المحسوبة 0.84 بالنسبة لاختبار LM، في حين تساوي 0.71 فيما يتعلق باختبار ARCH، قيم الاحتمال هذه تتجاوز ال 5%، ما يعني قبول فرضيتي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء من جهة، و عدم وجود اختلاف في تبايناتها من جهة أخرى، نتائج هذه الاختبارات تثبت جودة النموذج و صحة و ثبات معلماته المقدرة في المدى

القصير و المدى الطويل، و هذا ما يؤكد المنحنيان البيانيان لاختباري CSUM و CSUMSQ حيث يتموضع كلا المنحنيان بين الحدين الخاصين بالقيمة المعنوية الحرجة 5%.

الشكل 3: المنحنى البياني لاختباري CSUM و CSUMSQ



المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews9

5.3 اختبار مصداقية التقديرات باستخدام طريقي FMOLS و DOLS

بهدف زيادة التأكد من مصداقية و متانة مقدرات الأجل الطويل المحصل عليها باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للتباطؤات الموزعة (ARDL) سنستخدم طريقتين أخريين للتقدير تتمثلان في طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية المعدلة كلياً (FMOLS)، و طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية الديناميكية (DOLS)، و بما أن استخدام هتين الطريقتين يشترط أن تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى فنسند إلى نتائج اختبار جذر الوحدة ADF الذي كشف أن كل سلاسل المتغيرات المدروسة تحتوي على جذر و حدة و لا تستقر إلا بعد أخذ الفروق الأولى، فجميعها إذا متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

الجدول 7: نتائج التقدير بطريقي FMOLS و DOLS

DOLS			FMOLS			المتغيرة
الإحصائية t	الانحراف المعياري	المعلمة	الإحصائية t	الانحراف المعياري	المعلمة	
3.7844	0.0024	0.0092***	6.1564	0.0013	0.0083***	GRW
-5.8209	0.0006	-0.0037***	-5.3803	0.0005	-0.0030***	TOP
-2.7087	0.0004	-0.0011**	-2.4594	0.0004	-0.0009**	INF
-20.0970	0.0002	-0.0050***	-11.9546	0.0004	-0.0050***	UEMP
26.9726	0.0369	0.9973***	30.1143	0.0315	0.9508***	C

***، ** المعنوية عند مستوى الدلالة 5% و 1% على التوالي

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews9

كما هو واضح من خلال جدول (7) فإن المعلمات المقدرة باستخدام طريقي FMOLS و DOLS تتطابق في الإشارة و المعنوية و تقترب في قيمها من معلمات المدى الطويل المقدرة بأسلوب الـ ARDL، و هذا ما يثبت متانة و اتساق هذه الأخيرة و صلاحيتها للتفسير و البناء عليها.

6.3 مناقشة النتائج:

تركز الدراسة التي نقوم بها على تقدير العلاقة طويلة و قصيرة الأجل بين مؤشر التنمية البشرية -الذي استخدمناه في هذه الدراسة كمقياس لتقلص الفقر و مدى جودة الحياة بالجزائر- و مجموعة من المتغيرات المستقلة و هي نسبة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (كمؤشر للنمو الاقتصادي)، الانفتاح التجاري، نسبة التضخم، و نسبة البطالة، أظهرت النتائج المتوصل إليها أن نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يؤثر بشكل ايجابي على مؤشر التنمية البشرية في المديين القصير و الطويل ما يعني أن النمو الاقتصادي يؤدي لتعزيز جودة الحياة و بالتالي تقليل نسبة الفقر في الجزائر، هذه النتيجة مطابقة لنتائج (Anetor et al., 2020, 1-14) فيما يخص مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط-الأدنى، و هي تعكس أهمية النمو الاقتصادي لمحاربة الفقر، و الذي يبقى غير فعال في هذا الشأن ما لم يتم توزيع المداخل توزيعا عادلا بين كل فئات المجتمع.

ثانيا، أبرزت التقديرات المختلفة الأثر السلي للانفتاح التجاري على الـ HDI، ما يعني أن عمليات التصدير و الاستيراد ساهمت في زيادة الفقر بدلا من تقليله و هذه النتيجة مناقضة لدراسة (Sarpong and Bein, 2021, 25-37)، حيث يفترض أن يحفز الانفتاح الخارجي النمو الاقتصادي للبلاد من خلال نقل التكنولوجيا و تعزيز رأس المال البشري و توفير مناصب شغل اضافية، و خلق التنافسية في الأسواق المحلية، غير أن تلك التقديرات توافق ما جاء في دراسات أخرى، كدراسة (Anetor et al., 2020, 1-14)، (Onakoya et al., 2019, 635-656) و (Yameogo and Omojolaibi, 2021, 754-774)، حيث يرجع السبب في مقاومة الانفتاح الخارجي للفقر في كثير من الدول كالجزائر إلى فشل الدولة في زيادة و تنويع صادراتها و اعتمادها على الربيع النفطي (عبد الله و فراحي، 2017، صفحة 29)، مع التعويل على الاستيراد الذي يغرق السوق المحلية بكثير من المنتجات التي لا يقدر المنتج المحلي على منافستها، و بالتالي تفلس الكثير من المصانع المحلية ما يسهم في زيادة البطالة و انتشار الفقر.

ثالثا، و من خلال تقديرات النماذج المختلفة ثبت أن نسبة التضخم تؤثر بشكل سلبي و معنوي في مؤشر التنمية البشرية، و بالتالي تسهم في زيادة الفقر، و هذه النتيجة و ان كانت مناقضة لبعض الدراسات إلا أنها منطقية جدا فارتفاع الأسعار يؤدي إلى اضعاف القدرة الشرائية للمواطن، الذي قد يعجز بذلك عن توفير كثير من حاجاته الأساسية، و هذا و يؤدي التضخم و ارتفاع الأسعار إلى الركود الاقتصادي جراء العزوف عن الشراء من جهة و انخفاض حجم الاستثمار بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، كل ذلك يؤدي إلى توقف الانتاج و ضياع الكثير من فرص العمل، و تقلص نسب التوظيف، و هذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع نسب البطالة التي أثبتت النتائج أيضا أنها تسهم بشكل معنوي في تدهور جودة الحياة، و بالتالي زيادة الفقر.

4. خاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى قياس طبيعة و مدى تأثير ظاهرة الفقر في الجزائر بعدد من العوامل الاقتصادية، و قد اعتمدنا على مؤشر التنمية البشرية كمعيار لجودة الحياة و مدى انتشار الفقر بينما اخترنا نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، الانفتاح التجاري و نسبتي التضخم و البطالة كمعغيرات اقتصادية، عملنا على تقدير آثارها على الظاهرة.

من اجل اتمام الهدف من الدراسة تبيننا منهجية الانحدار الذاتي للتباطؤات الموزعة ARDL لتقدير معلمات المدى الطويل و القصير عبر استخدام اسلوب التكامل المشترك و نموذج حد الخطأ، حيث اعتمدنا على سلسلة من البيانات غطت الفترة الزمنية 1990-2021، و حتى نطمئن إلى صحة و دقة التقديرات المتوصل إليها و مدى امكانية الاعتماد عليها بعد تفسيرها في رسم سياسات

اقتصادية مستقبلية أعدنا عملية التقدير باستخدام طريقتين قياسيتين آخرين هما طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS و طريقة المربعات الصغرى الديناميكية DOLS، حيث أسفرت عن نتائج شبه مطابقة لنتائج طريقة ال ARDL. كانت النتائج المتوصل إليها كالآتي:

أولاً: تأثر مؤشر التنمية البشرية تأثيراً إيجابياً بنمو الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للبلد، ما يعني أن النمو الاقتصادي يعزز جودة الحياة في الجزائر و يقلص من نسبة الفقر.

ثانياً: و جود أثر سلبي للانفتاح التجاري على مؤشر التنمية، و هذا يعني أن التجارية الخارجية للجزائر تسهم في زيادة الفقر، بدلا من تقليصه.

ثالثاً: الأثر السلبي لكل من التضخم و البطالة على مؤشر التنمية البشرية، أي أن كلا العاملين يساهمان بشكل معنوي في تدهور جودة حياة المواطن الجزائري، و تقربه أكثر من دائرة الفقر.

إذا و من هذه النتائج يتبين لنا مدى الإيجابية التي يعكسها النمو الاقتصادي على المستوى المعيشي للسكان في الجزائر، غير أنه و رغم ما يفترض أن يؤدي اليه الانفتاح التجاري من زيادة في النمو و بالتالي زيادة في جودة المعيشة، نجد أن العكس هو الحاصل، و أن التجارة الخارجية تعزز الفقر من خلال زيادة التضخم و البطالة، لذلك نقدم على ضوء ما توصلت اليه الدراسة بعض التوصيات كالآتي:

- تشجيع الاستثمارات المحلية و تقديم كافة التسهيلات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الناشئة التي تخلق مناصب شغل دائمة و مؤقتة تقلص من نسب البطالة.

- دعم المنتج المحلي من خلال تقليص الضرائب على المنتجين المحليين من جهة، مع الإبقاء على هامش للمنافسة التي تؤدي الى رفع جودة المنتجات المحلية.

- توسيع الاستثمار خارج مجال المحروقات بما يمكن من تنويع الاقتصاد و اخراجه تدريجياً من الارتباط بصادرات النفط و الغاز و تقلبات أسعارهما و التي تنعكس بشكل مباشر على مستويات التضخم في البلاد.

- خلق آليات فعالة لتوجيه دعم المواد الأساسية واسعة الاستهلاك و مختلف أشكال الدعم الأخرى حتى تصل إلى مستحقيها الفعليين مما يسهم في التقسيم العادل للمداخيل.

ركزت هذه الدراسة على محددات الفقر في الجزائر مستخدمة بيانات خاصة بفترة معينة، بينما استخدمت مؤشر التنمية البشرية، و هو مؤشر مجمل لقياس مستوى معيشة الأفراد في البلد، لذا تبرز آفاق عدة للبحث مستقبلاً من بينها:

- محاولة توسيع الدراسة لتشمل دولاً أخرى كدول العالم العربي أو منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، مع ادخال متغيرات تفسيرية أخرى.

- القيام بدراسات ميدانية تمكن من الحصول على بيانات أكثر دقة عن مستويات الفقر و محدداً في الجزائر.

5. قائمة المراجع

• المراجع بالعربية:

- ساحلي لهر، (2021)، الاحتياطات النفطية المؤكدة و التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1980-2018)، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد: 09، العدد: 04، الصفحات: 127-154.
- جاء الله مصطفى، (2021)، تقدير التضخم باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للباطء الموزع -ARDL- حالة الجزائر، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، المجلد: 04، العدد: 01، الصفحات: 113-128.
- تقرات يزيد، عطية عبد السلام، عمران الزين، (2018)، دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2015)، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد: 05، العدد: 02، الصفحات: 80-97.
- عبد الله ياسين، فراجي بلحاج، (2018)، دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري (الصادرات) على معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2015، مجلة مجاميع المعرفة، رقم: 05، عدد أكتوبر، الصفحات: 17-30.

• المراجع بالإنجليزية:

- Anetor, FO., Esho, E., Verhoef, G., (2020). The impact of foreign direct investment, foreign aid and trade on poverty reduction: Evidence from Sub-Saharan African countries, Cogent Economics & Finance, 8:1, 1737347.
- Dickey, DA., Fuller, WA., (1981). Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root. Economics. 49:1057-1072.
- Kis-Katos, K., Sparrow, R. A. (2015). Poverty, labour markets and trade liberalization in Indonesia. Journal of Development Economics, 2015, 117, 94-106.
- Onakoya, A., Johnson, B., Ogundajo, G., (2019). Poverty and trade liberalization: empirical evidence from 21 African countries, Economic Research- Ekonomska Istraživanja, 32:1, 635-656.
- Pesaran, MH., Shin, Y., Smith, RJ. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. J Appl Econom. 16(3):289-326.
- Phillips, PCB., Perron, P., (1988). Testing for a unit root in time series regression. Biometrika. 75(2):335-346.
- Sarpong, SY., Bein, MA., (2021). Effects of good governance, sustainable development and aid on quality of life: Evidence from sub-saharan Africa. Afr Dev Rev. 33: 1, 25-37.
- Singh, R., Huang, Y. (2011). Financial deepening, property rights and poverty: Evidence from Sub-Saharan Africa. IMF Working Paper, WP/11/196. International Monetary Fund. 3-31.
- Yameogo, CEW., Omojolaibi, JA., (2021). Trade liberalisation, economic growth and poverty level in sub-Saharan Africa (SSA), Economic Research-Ekonomska Istraživanja, 34:1, 754-774.

• مواقع انترنت:

- United Nations Conference on Trade and Development, (2021). Economic Development in Africa Report 2021: <https://unctad.org/press-material/facts-and-figures-7> (Accessed on 01/12/2022).
- United Nations Development Programme (UNDP), 2022, Human Development Report. 2022: <http://hdr.undp.org/en/data> (Accessed on 02/12/2022).